



لم يترجم هذا النص ولم يراجع في قسم الترجمة العربية في المنظمة

فريق الخبراء المعني برصد البصمة الوراثية

مبادئ الممارسات الفضلى:

توصيات لإنشاء قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي

أعدّ فريق خبراء الإنتربول المعني برصد البصمة الوراثية هذه الوثيقة متبعا تصميما مناسباً يضمن نقل الاعتبارات والتوصيات الرئيسية للبلدان الأعضاء في الإنتربول الراغبين في إنشاء قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي.

يضم الجمهور المعني بهذه الوثيقة:

- رؤساء مختبرات الطب الشرعي
- رؤساء أجهزة إنفاذ القانون
- السلطات القانونية والمعنية بصنع السياسات
- سلطات العدالة الجنائية الأخرى

موجز

تقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الاعتبارات التي ينبغي معالجتها عند إنشاء قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي. من المهم النظر في النتائج التي تحاول البلاد تحقيقها في مجالات العدالة الجنائية؛ وفي أنواع البصمة الوراثية التي سيتم إدراجها في قاعدة البيانات؛ وفي كيفية استخدام المعلومات الواردة في قاعدة البيانات والأشخاص المخوّلين استخدامها؛ وآلية إبلاغ هذه القرارات.

تاريخ النشر: 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014

النص الأصلي: بالإنكليزية

يُنشر: بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية

الهدف من قاعدة بيانات البصمة الوراثية

يساهم إنشاء قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي في تحقيق نتائج إيجابية في العدالة الجنائية من خلال زيادة القدرة على حل الجريمة وردعها. فالقدرة على تقييم الصورة التحليلية للحمض النووي عبر مقارنتها بمجموعة كبيرة من بيانات أخرى لصور تحليلية للحمض النووي قد تعزز إنفاذ القانون في:

- مكافحة الجريمة الخطيرة، على غرار جرائم القتل والاعتداءات الجنسية وغيرها من الاعتداءات؛
- مكافحة الجريمة المتكررة التي تؤثر جدا في المجتمع، على غرار عمليات السطو وسرقة السيارات؛
- تحديد الجناة المحتمل تورطهم في الجريمة وكذلك الربط بين مسارح الجريمة كجزء من سلسلة؛
- إزالة أفراد مشتبه بهم من التحقيق وتبرئة المحكوم عليهم ظلما؛
- المساعدة في تحديد هوية الأشخاص المفقودين والرفات البشرية مجهولة الهوية؛
- مكافحة أنواع معينة من الجريمة العابرة للحدود، على غرار تهريب الأشخاص والإرهاب والاتجار بالمخدرات؛
- إنشاء أداة قوية وفعالة من حيث التكلفة في مجال مكافحة الجريمة.

محتويات قاعدة بيانات البصمة الوراثية

تحتوي قاعدة بيانات البصمة الوراثية في العادة على صور تحليلية من الأفراد وصور تحليلية من مسارح الجريمة. ينبغي الحصول على عينات البصمة الوراثية من مرتكبي الجرائم الناشطين، لا سيما من يظهرون درجات عالية من نزعة معاودة الإجرام. وتشمل مجموعة المجرمين الملتزمين بتقديم عينات البصمة الوراثية:

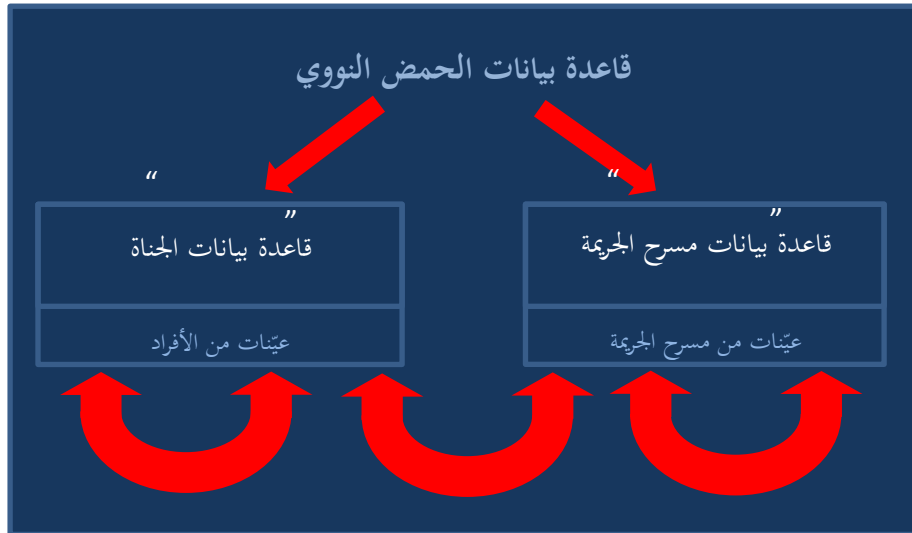
- الأفراد المدانين بارتكاب جرائم خطيرة أو عنيفة؛
- الأفراد المدانين بارتكاب جرائم ماسة بالممتلكات؛
- الأفراد الملتزمين بتقديم عينات نتيجة "الاشتباه بهم" أو "توقيفهم"؛

وتشمل فئات أخرى من الأفراد الذين يمكن أيضا إدراجهم في قاعدة بيانات البصمة الوراثية الوطنية المتطوعين والمفقودين والمتوفين المجهولي الهوية؛

وينبغي أن تتضمن قاعدة بيانات مسارح الجريمة عينات من جميع أنواع المواد البيولوجية. ومن المهم تحديد الصور التحليلية للحمض النووي من المواد التي لها قيمة ثبوتية من أجل الحصول على أفضل النتائج في التحقيق؛ ولأغراض تسهيل البحث عن الصور التحليلية للحمض النووي وتقييمها واستردادها في قاعدة البيانات، لا بد من استيفاء عدد من الشروط:

- تُرسى المعايير المناسبة في ما يتعلق بإدراج معلومات أخرى، بما في ذلك المعلومات الشخصية. تكون الصور التحليلية للحمض النووي مرتبطة بمحددات هوية فريدة؛
- تكون الصور التحليلية للحمض النووي بأعلى جودة ممكنة مع إدراج عدد كبير من المواضع الصبغوية (أي الكروموزومية)؛
- تُرسى المعايير المناسبة لتحميل الصور التحليلية الجزئية، كالحل الأدينى لعدد المواضع الصبغوية مثلاً؛
- تُحدّد درجة الصرامة المطلوبة في المطابقة وتقارير البصمة الوراثية المطابق؛

عندما ترتبط قاعدة بيانات البصمة الوراثية بإطار قانوني سليم تسمح بالربط بين مسارح الجريمة المختلفة بهدف تحديد أنماط حفظ الأمن القائم على المعلومات الاستخباراتية، والربط بين الأفراد ومسارح الجريمة بهدف التعرف إلى الجناة المحتملين، والربط بين الأفراد في ظل غياب أي علاقة لهم سابقة معروفة (الشكل 1).



الرسم البياني رقم 1: الفرص المتاحة عند البحث في قاعدة بيانات البصمة الوراثية

الاعتبارات

التشريع

تقوم جميع الأنشطة المرتبطة بإنشاء قاعدة بيانات البصمة الوراثية واستخدامها على أساس متين وراسخ في التشريعات والسياسات. وقد يتطلب هذا الأمر، تبعا لنظام الحكم المتبع في كل بلد، إرساء تشريعات جديدة أو إدخال تعديلات على التشريعات القائمة لأن الاختلافات الكامنة في النماذج القانونية المعتمدة في شتى مستويات الحكم قد تحول دون تبادل البيانات على المستوى الوطني. يجب على القوانين أن تنظم عملية جمع الصور التحليلية للحمض النووي واستخدامها في قاعدة البيانات، وكذلك أن تقدم التوجيهات بشأن التعريفات القانونية للمصطلحات (ومنها: مسرح الجريمة، المشتبه به، المجرم الخطير)، وإجراءات جمع العينات، ومتطلبات الاحتفاظ بالصور التحليلية للحمض النووي أو تدميرها، وأمن المعلومات الواردة في قاعدة البيانات. على القوانين أيضا أن تحدّد عمليات البحث المسموح بها (أي، ما إذا يمكن البحث في البصمة الوراثية الذي تقدم به متطوع لأغراض مقارنته بقاعدة بيانات البصمة الوراثية الخاصة بمسرح الجريمة).

إدارة الجودة

إدارة الجودة هي عامل رئيسي في بناء قاعدة بيانات وطنية فعّالة للحمض النووي والحفاظ عليها، وينبغي تطبيقها على جميع مراحل العملية، بما في ذلك جمع العينات، وتحليل صور البصمة الوراثية، وسلسلة المسؤولية. لقد أصبح اعتماد المختبرات المقياس المقبول لمرافق الأدلة الجنائية المعنية بالبصمة الوراثية، وعادة ما يستند إلى معيار الاعتماد رقم 17025 للمنظمة الدولية للمعايير (ISO). يكون اعتماد المختبر شرطا للمشاركة في أنظمة قاعدة بيانات البصمة الوراثية الوطنية. وعلى مستوى إدارة قواعد البيانات، لا بد أن تشمل إدارة الجودة عمليات إدخال البيانات لضمان دقة المعلومات، عن طريق استخدام نظام آلي لتحميل الصور التحليلية للحمض النووي مثلاً، أو اعتماد التسميات المتسقة.

التبادل الدولي

في سياق تطوير القدرات لإنشاء قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي، من المهم النظر في فوائد التبادل الدولي لصور البصمة الوراثية، على غرار نظام التبادل الذي تتيحه منظمة الإنتربول. ذلك لأن إمكانية تبادل صور البصمة الوراثية والبحث عنها على نطاق دولي تعزز إجراءات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. للمزيد من التفاصيل حول تبادل معلومات البصمة الوراثية يمكن الاطلاع على ميثاق الإنتربول - البوابة الدولية لمعلومات البصمة الوراثية ومبادئ الممارسات الفضلى - توصيات بشأن البحث والتبادل في قاعدة بيانات البصمة الوراثية الدولية.

تستوفي صور البصمة الوراثية التي تلي المعايير على النحو المبين في هذه الوثيقة متطلبات مقبولة لتبادل البيانات الدولي، بما في ذلك بوابة الإنتربول الخاصة بمعلومات البصمة الوراثية.

الموارد

على البلدان الأعضاء في الإنتربول الراغبة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية للحمض النووي النظر في التكاليف المالية لهذا المشروع. فهذا المشروع ينطوي على متطلبات في مجالات الموارد البشرية والتدريب وهيكلية تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الأنظمة الإلكترونية التي يجب شراؤها وصيانتها. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب العمليات ذات الصلة بقاعدة البيانات تطوير أو الحصول على نظام مناسب لإدارة البيانات ومطابقتها. النظام الأكثر استخدامًا في هذا المجال هو النظام الجامع لمؤشرات البصمة الوراثية CODIS ويمكن الحصول عليه من خلال مكتب التحقيقات الفدرالي.

الأخلاقيات

لقواعد بيانات البصمة الوراثية قدرة مثبتة على دعم إنفاذ القانون بصورة أكثر فعالية في سياق ردع الجريمة ومكافحتها وتعزيز حماية المجتمع من الجريمة. لهذا السبب، ينبغي على القوانين ذات الصلة أن تقيم توازنا واضحا وصريحًا بين العوامل التي ذكرناها من جهة، وحق الفرد بالخصوصية وغيره من حقوق الإنسان ذات الصلة وقرينة البراءة.

الحكومة

لتعزيز ثقة الجمهور ينبغي أن يكون هناك آلية للرقابة الاستراتيجية والحكومة. تشمل الرقابة الإدارية اليومية لقاعدة البيانات والحفاظ على المساءلة العامة والشفافية. وينبغي وضع وثائق تعالج موضوع الحكومة من أجل تأطير وجهة وطريقة استخدام قاعدة بيانات البصمة الوراثية بحسب الإرشادات المكرسة في التشريعات.

للمزيد من المعلومات

<http://www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/DNA>

الإنتربول

<http://www.enfsi.eu/about-enfsi/structure/working-groups/dna>

الشبكة الأوروبية لمعاهد علوم الطب الجنائي

<http://www.fbi.gov/about-us/lab/biometric-analysis/codis>

CODIS

<http://www.iso.org>

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

• الجمعية الأمريكية لمدرء المختبرات الجنائية (ASCLD) – www.ascl.org

الأمريكية لمدرء المختبرات الجنائية

- The European Network of Forensic Science Institutes (ENFSI) – www.enfsi.eu
الشبكة الأوروبية لمعاهد علوم الطب الجنائي
- The Senior Managers of Australian and New Zealand Forensic Laboratories (SMANZFL) – anzfss.org
كبار مديري مختبرات الطب الشرعي الاسترالية والنيوزيلندية
- The Academia Iberoamericana de Criminalística y Estudios Forenses (AICEF) – www.aicef.net
- الشبكة الآسيوية The Asian Forensic Sciences Network (AFSN) – www.asianforensic.net
لعلوم الطب الجنائي
